دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل الهيكل المكاني للمراكز الحضرية في محافظة المثنى باستخدام الأساليب التخطيطية
المصدر:	مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	عبدالله، ماهر ناصر
المجلد/العدد:	مج42, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الصفحات:	341 - 358
رقم MD:	897954
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المثنى، العراق، الجغرافيا البشرية، التنمية الحضرية، التخطيط العمراني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/897954

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل الهيكل المكاني للمراكز الحضرية في محافظة المثنى باستخدام الأساليب التخطيطية

الدكتور

ماهر ناصر عبد الله

جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الإنسانية

تحليل الهيكل المكاني للمراكز الحضرية في محافظة المثنى باستخدام الأساليب التخطيطية

الدكتور
ماهر ناصر عبد الله
جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

تم التعرف من خلال هذه الدراسة على مشكلة اختلال التوازن في المراكز الحضرية لمحافظة المثنى ، وقد تبين أن هناك تركزا سكانياً عالٍ في مدينة السماوة تبعتها مدينة الرميثة ثم الخضر، وتم فحص أمكانية وجود مدينة مهيمنة من خلال قانون المدينة الأولى لجيفرسون وقاعدة الرتبة والحجم لزيف ودليل الهيمنة ، وتطبيق مؤشر التوازن الحضري لمعرفة حجم الاختلال التوازني في شبكة المدن الحضرية ، واتضح من تحليل النتائج عدم انطباق قاعدة الرتبة والحجم ووجود ما يسمى المدينة المهيمنة (السماوة) نتيجة أسباب اقتصادية واجتماعية وإدارية ، ولغرض أيجاد التوازن في توزيع السكان فلابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي أوصى بها الباحث .

المقدمة

يعد حجم المركز العمراني احد المقاييس الهامة في جغرافية المدن ،ويقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني وليس سعة النطاق العمراني ،وترجع أهمية عامل الحجم في إمكانية اتخاذ مقياسا لتقدير أهمية المركز العمراني استنادا إلى القاعدة العامة والتي مفادها أن المراكز العمرانية ذات الحجم الكبير تتنوع وظائفها وتتعدد ،ويرتبط التضخم الموجود في مراكز المدن بالحالة التجارية والصناعية التي تجذب إليها إعدادا كبيرة من الفائض السكاني في البيئات الأخرى،ويتعاظم دور هذه المدينة نتيجة تضخم عدد سكانها وتعدد وظائفها حتى تصبح المدينة المهيمنة عن باقي المدن الأخرى وبنسبة اكبر من أجمالي سكان تلك المدن،ويتأثر حجم تلك المدن بضوابط عديدة تعمل على جعلها تتخذ الحجم الذي هي عليه وتطوره أو تؤثر سلبا عليه وتنقصه أذا كانت الظروف غير مواتية لنموها وتطورها مما يستدعي هجرة عدد من سكانها إلى من أو مناطق أخرى.

تعاني اغلب المحافظات العراقية ومن ضمنها محافظة المثنى من هيمنة المركز على حساب باقي المراكز الحضرية الأخرى ، ونتيجة للنقص المعرفي في دراسة واقع الاستيطان في المراكز الحضرية لمحافظة المثنى وبتحليل الهيكل المكاني للمراكز الحضرية وباستخدام بعض الأساليب التخطيطية يمكن تشخيص المشكلة من خلال عملية التحليل للمنطقة ووضع أسس لمعالجتها ورسم السياسات السكانية المستدامة فيها.

مشكلة البحث

حدوث اختلال مكاني في بنية المراكز الحضرية في محافظة المثنى وظهور المدينة المهيمنة(مدينة السماوة) على باقي المراكز الحضرية بسبب استقطابها للاستثمارات.

فرضية البحث

هناك أساليب تخطيطية تسهم بتشخيص حالة اللاتوازن الذي تعانيه المنظومة الحضرية في محافظة المثنى وإيجاد الحلول الناجعة لتحقيق التوازن.

هدف البحث

يهدف البحث لاستخدام الأساليب التخطيطية لتحليل الهيكل المكاني للمراكز الحضرية في محافظة المثنى والكشف عن وجود مدينة مهيمنة على تلك المراكز وكيفية معالجتها تخطيطيا لتحقيق حالة التوازن والعدالة في توزيع الاستثمارات .

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال إجراء تحليل على بيانات المراكز الحضرية فضلا عن استخدام بعض الأساليب التخطيطية مثل قاعدة الرتبة والحجم (قاعدة زيف) والمدينة الأولى (جيفرسون) فضلا عن مؤشر التوازن الحضري وتحليل أسباب ظاهرة الهيمنة ورسم سياسة مستدامة لتوزيع السكان .

حدود البحث

مكانيا: تمثل المراكز الحضرية في محافظة المثنى الحدود المكانية للدراسة إذ تقع المحافظة جغرافيا في الجزء الجنوبي الغربي من العراق وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود جغرافية دولية ،تمثل الحدود الجنوبية للمحافظة ولها حدود إدارية مع أربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال الشرقي وأخيرا محافظة البصرة من الشرق، وتقع فلكيا عند تقاطع دائرتي عرض (٠٥ ٢٩° و ٤٢ ٣١°) شمالا مع قوسي طول (٥٠ ٤٣° و ٣٢ ٤٦°) شرقا .

زمانيا: تتمثل بالفترة الزمنية (١٩٨٧-٢٠١٦) نتيجة توفر البيانات السكانية اعتمادا على التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٨٧ و١٩٩٧ وتقديرات السكان لسنة ٢٠١٦ حسب بيانات مديرية إحصاء محافظة المثنى.

خريطة(١)

الموقع الجغرافي لمحافظة المثنى ووحداتها الادارية سنة ٢٠١٢

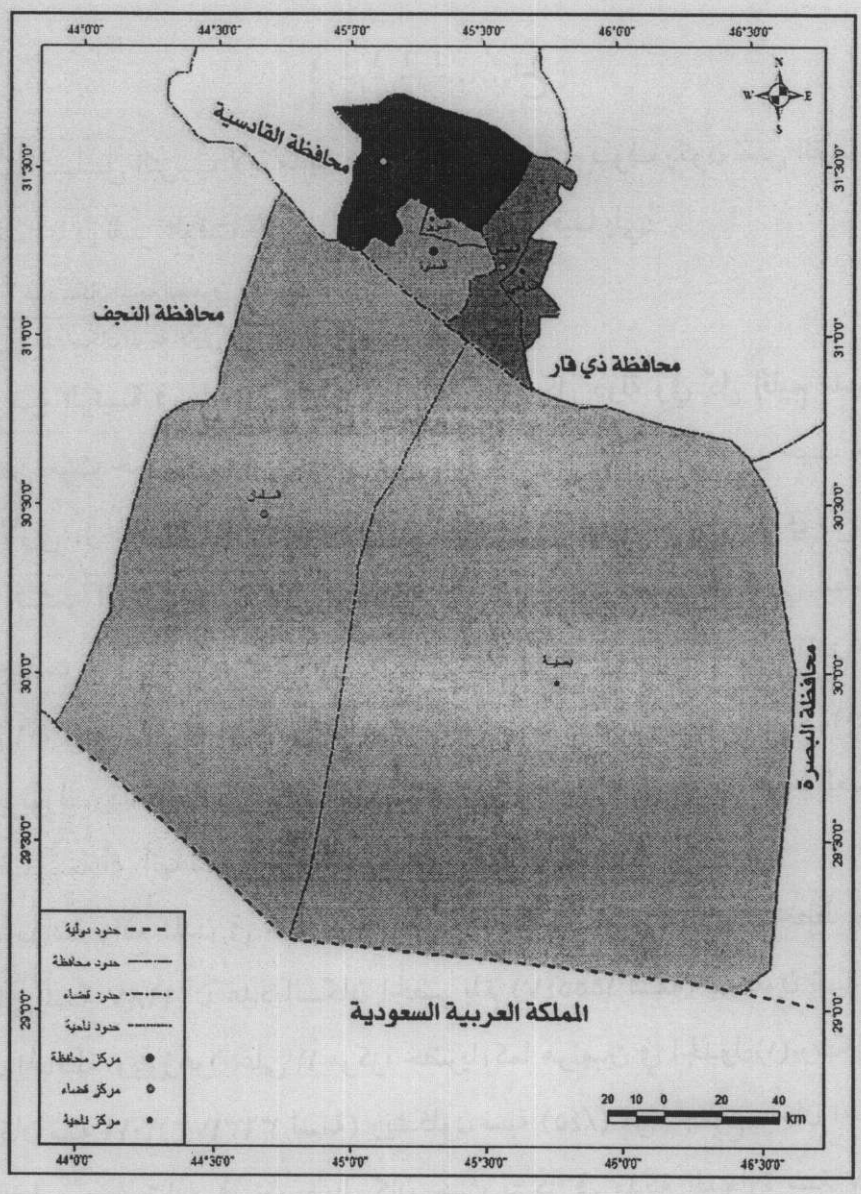

المصدر: عبد الجليل عبد الوهاب،تحليل جغرافي لتوزيع سكان محافظة المثنى للمدة (١٩٨٧-٢٠١٢) ،رسالة ماجستير جامعة ذي قار، كلية الآداب،ص١٣.

أولا:الأسلوب التخطيطي التراتب الهرمي لحجم المدن(نظرية زيف)Rank-Size Rule

ابتدع الباحث الأمريكي جورج زيف من خلال دراسته لمجموعة من المدن الأمريكية طريقة لإيجاد العلاقة ما بين إعداد المدن وإحجامها في الإقليم وتعرف بقاعدة الرتبة – الحجم،وتتلخص هذه القاعدة

بترتيب المدن حسب عدد سكانها ترتيب تنازلي مخطط له ،فان حجم المدينة رقم ن سوف يكون ١/ن من حجم المدينة الأولى ،ويخضع هذا الترتيب للمتتالية التالية:

$$\frac{1}{2}, \frac{1}{3}, \frac{1}{4}, \frac{1}{5}, \frac{1}{ن}.....الخ$$

ولو ضرب الرقم المتسلسل الترتيب لأية مدينة في حجمها،فان الناتج سوف يكون نفس القيمة بالنسبة لكل مدن الإقليم ومساويا في نفس الوقت لحجم المدينة الكبرى الأولى فيما يلي:

$$\frac{\text{ترتيب المدينة الاولى}}{\text{ترتيب المدينة الصغرى}} = \frac{\text{عدد سكان المدينة الصغرى}}{\text{عدد سكان المدينة الاولى}}$$

وتقوم الفرضية الرئيسة في قاعدة زيف على انه يوجد في كل دولة وفي كل إقليم مدينة كبيرة تأتي بالمرتبة الأولى من حيث حجمها السكاني،والمدينة التي تأتي بالمرتبة الثانية تساوي من حيث حجمها نصف حجم المدينة الأولى ،وحجم المدينة الثالثة يساوي ثلث حجم الأولى ،والرابعة يساوي ربع حجم المدينة الأولى وهكذا تستمر العلاقة بين إحجام المدن ومرتباتها ،والدول المتقدمة هي التي تنطبق عليها هذه القاعدة لأنها حققت توازنا معقولا بين مدنها ومراكزها الحضرية،فعلى سبيل المثال في المدن الأمريكية نجد أن المدينة رقم ٤٠١ في سلسلة المدن طبقا لتعداد عام ١٩٤٠ وهي مدينة شارون تعادل ٤٠١/١ من إجمالي سكان مدينة نيويورك،وذلك حسب هذه القاعدة أي يكون سكانها ٢١ إلف نسمة ،بينما العدد الفعلي لهم كان نحو ٢٥ إلف نسمة أي أنها تنطبق تقريبا على المدن الأمريكية[١].

من خلال دراسة واقع المدن في محافظة المثنى فيما إذا كان مخططا لها أو غير مخطط لها ،فقد اظهر التعداد السكاني لسنة ١٩٨٧ أن عدد السكان الحضر بلغ (١٥٥٥٤٧ نسمة) يشكلون نسبة (٤٩,٣٪) من مجموع سكان المحافظة ويتوزعون على ١١ مركزا حضريا،كما هو مبين في الجدول(١) وشكل (١)،في حين بلغ عدد السكان سنة ٢٠١٦(٣٦٣١٧٣ نسمة) ويشكلون نسبة (٤٥٪) من مجموع سكان المحافظة ،ويتضح من نفس الجدول وجود تباين في توزيع السكان حيث يتركز في مدينة السماوة سنة ١٩٨٧ ما نسبته (٦٥,٧٪) من مجموع سكان الحضر،تليها مدينة الرميثة بنسبة (١٩,٨٪) ثم مدينة الخضر بنسبة (٩,٢٪)،ويتضح من نفس الجدول وجود تباين في توزيع السكان في سنة ٢٠١٦ إذ تشكل مدينة السماوة نسبته (٦٠٪) من سكان الحضر في المحافظة ،ثم مدينة الرميثة بنسبة (٢٣,٢٪) تليها مدينة الخضر بنسبة (١١,٦٪) ، أما بقية المدن فيتركز بها (٥,٢٪) من مجموع السكان الحضر في المحافظة.

جدول(١)

التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر في محافظة المثنى للمدة (١٩٨٧ – ٢٠١٦)

المدن	١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠١٦	
	نسمه	%	نسمه	%	نسمه	%
السماوة	١٠٢١٧١	٦٥,٧	١٢٣٣٤٩	٦٣	٢١٧٧٤٩	٦٠
السوير	١٠٤	٠,٠٧	١٢٦	٠,٠٦	١٤٨٤	٠,٥
الرميثه	٣٠٧٢٦	١٩,٨	٤٣٧٨٤	٢٢,٣	٨٤٥١٣	٢٣,٢
المجد	١٤٥٧	٠,٩	١٨٣٠	٠,٩	٣٢٣١	٠,٩
الوركاء	١٠٤٤	٠,٦	٨٩٩	٠,٤	٣٧٣٠	١
النجمي	٧٢٠	٠,٤	٥٦١	٠,٢	٨٩٧	٠,٢
الهلال	١١٧٠	٠,٧	١٤٦٥	٠,٧	٣١٥٤	٠,٩
السلمان	١٥٢٨	٠,٩	٢٠٣٣	١,٠٣	٣٢٠٣	٠,٩
بصية	٥٣٢	٠,٣	٤٢٢	٠,٢	١٠٧٧	٠,٣
الخضر	١٤٣١٥	٩,٢	١٩٠٣٣	٩,٧	٤٢٠٥٤	١١,٦
الدراجي	١٧٨٠	١,١	٢٣٦٧	١,٢	٢٠٨١	٠,٥
مجموع المحافظه	١٥٥٥٤٧	١٠٠	١٩٥٨٦٩	١٠٠	٣٦٣١٧٣	١٠٠

المصدر:الباحث بالاعتماد على:

- عبد الجليل عبد الوهاب،تحليل جغرافي لتوزيع سكان محافظة المثنى للمدة(١٩٨٧-٢٠١٢)،رسالة ماجستير جامعة ذي قار، كلية الآداب،ص٣٢.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦.

شكل(١)

التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر في محافظة المثنى للمدة (١٩٨٧ – ٢٠١٦)

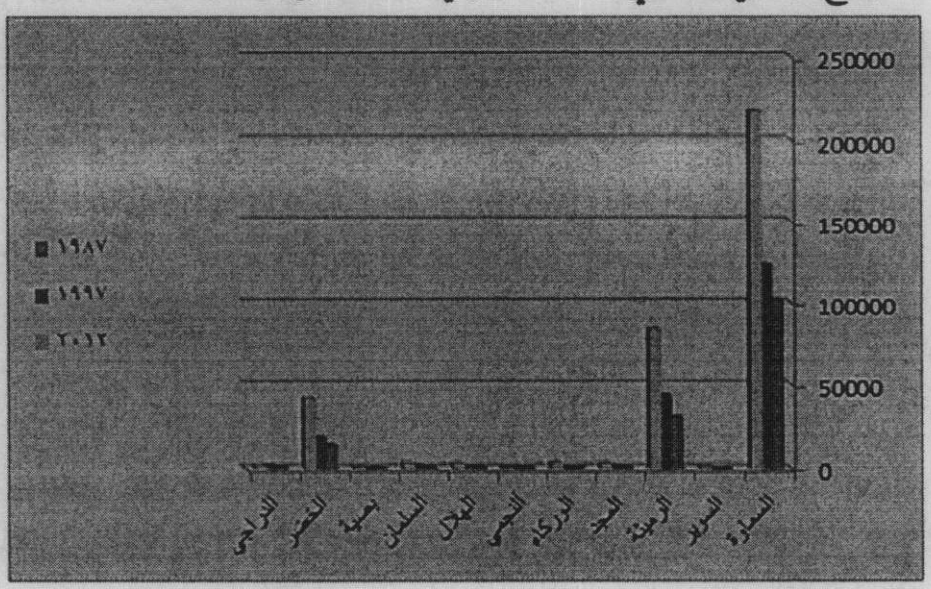

المصدر:بيانات جدول (١)

حتى يتم الكشف عن وجود مدينة مهيمنة وقياس مؤشر التوازن الحضري ومدى انطباق قاعدة الرتبة والحجم يتم ترتيب حجم السكان لكل مدينة ترتيبا تنازليا كما هو مبين في الجداول(٢) و(٣) و(٤) وبتطبيق قاعدة زيف اتفق حجم المدينة الأولى وهي السماوة مع تلك القاعدة،أما بقية المدن نلاحظ اختلاف النتائج بين الأعوام وحسب هذه القاعدة يجب أن يساوي مجموع نسب الرتب الخمسة بعد المدينة الأولى(١.٤٥)[٢]. إلا أن هذه النسبة كانت متباينة حيث بلغت سنة ١٩٨٧ (٤٨,٤٪)،ثم ارتفعت إلى(٥٥,٧٪) سنة ١٩٩٧،واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (٦٢,٦٪) سنة ٢٠١٦، هناك تحسن نسبي للمراتب الحجمية إلا أنها بعيدة عن النسبة التي ذكرت في قاعدة زيف ،أما المراكز الحجمية الخمسة الأخيرة فبعد أن كانت النسبة (٣,٤٪) سنة ١٩٨٧ انخفضت إلى (٢,٦٪) سنة ١٩٩٧ لتعود وترتفع إلى (٣,٧٪) في سنة ٢٠١٦ وهذا دليل على عدم وجود تحسن ويعطي مؤشر سلبيا على عدم تقليص الفجوة بين المراتب الحجمية العليا والدنيا في المحافظة،وهذا يؤشر إلى أن العلاقة بين أحجام المدن ورتبها غير منتظمة وهيمنة مدينة السماوة على المناطق الحضرية الأخرى وذلك لعدة أسباب منها ارتفاع معدل النمو إلى (٥,٩٩٪) خلال نتائج تعداد سنة ١٩٨٧ وإن هذه الزيادة تعود إلى قوة الجذب التي تمتلكها المدينة بسبب تواجد الوحدات الإدارية في مركز المدينة وتامين الخدمات الحضرية المختلفة كذلك تعود إلى الهجرة الوافدة من المناطق الحدودية لمحافظة البصرة في أثناء الحرب العراقية الإيرانية احد أسباب ارتفاع معدل النمو طلبا للأمن والاستقرار إذ أصبحت مدينة السماوة جاذبة للسكان إذ استقبلت المحافظة خلال هذه المدة (٤٠١٠٦ مهاجرا) سكن معظمهم مدينة السماوة .

أما في تعداد عام ١٩٩٧ بلغ معدل النمو الحضري السنوي (١,٩٪) وهو معدل نمو منخفض جداً مقارنة بما سبقه من معدلات لنمو السكان في مدينة السماوة، وسبب ذلك يعود إلى الحرب الأمريكية على العراق وما رافقها من حصار مسّ صور الحياة كلها في المدن العراقية ومنها مدينة السماوة مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكانها وارتفاع معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال والمسنين.

أما عدد السكان في سنة ٢٠١٦ فقد ارتفع إلى (٢١٧٧٤٩) لعدة أسباب منها عودة العديد من المهاجرين من خارج العراق إلى مدينتهم بسبب الاستقرار الأمني وتحسن المستوى الاقتصادي ونزوح عدد من السكان نتيجة تدهور الوضع الأمني في بعض محافظات العراق ، ويتضح مما سبق أن سكان مدينة السماوة في تزايد مستمر وأن المدينة جاذبة للسكان من بقية أجزاء المحافظة وأنها تمثل المركز الحضري الرئيس ضمن المراكز الحضرية في المحافظة ،ولها تأثيرها الكبير والمباشر على التفاعلات الإقليمية مما خلق نوع من العلاقات الإقليمية التي تنعكس بالضرورة على تعزيز مركزيتها كمدينة أولى.

من المفاهيم المتضمنة في قاعدة الرتبة والحجم وفي مفهوم الهيمنة الحضرية التي سبق ذكرها وهي ان قاعدة الرتبة والحجم توضح العلاقة المنتظمة بين حجوم المدن ورتبها،وتظهر العلاقة في توزع السكان في

المدن جميعها بشكل اقرب إلى الانتظام ومن دون تطرف بحيث يتوزع السكان كما أشار زيف بان حجم المدينة الثانية يساوي نصف حجم المدينة الأولى ،والمدينة الثالثة يساوي ثلث حجم المدينة الأولى .....الخ ،وهذا يظهر في الدول المتقدمة بشكل أكثر وضوحا بسبب نمط الهجرة التي تتم في الدول المتقدمة على مراحل ،حيث ينتقل سكان الريف من القرية إلى مدينة صغيرة ثم إلى مدينة متوسطة ثم إلى مدينة اكبر وتتم هذه العملية خلال مدة طويلة عكس الهجرة في الدول النامية التي تتم على مرحلة واحدة حيث ينتقل المهاجرين من الريف إلى المدينة الرئيسية مما يسبب في تضخمها، إلا أن هذا لا يعني انطباق هذه القاعدة على جميع الدول لأنها تجعل هرم المدن في كل الدول صورة واحدة لا تبديل لها.

جدول(٢)

حجوم ومراتب المراكز الحضرية في محافظة المثنى لسنة ١٩٨٧

اسم المدينة	مرتبه المدينة	عدد السكان الفعلي (١)	الرتبه حسب الحجم (٢)	الرتبه حسب قاعدة زيف (٣)	حجم السكان حسب قاعدة زيف (٤)	الفجوة (٤-١)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الانحراف (٥-١)
السماوة	١	١٠٢١٧١	١	١	١٠٢١٧١	٠	٥١٥٠٥	٥٠٦٦٦
الرميثه	٢	٣٠٧٢٦	٠,٣٠٠	٠,٥٠	٥١٩٨٥	-٢١٢٥٩	٢٥٧٥٢	٤٩٧٤
الخضر	٣	١٤٣١٥	٠,١٣٩	٠,٣٣٣	٣٤٠٥٧	-١٩٧٤٢	١٧١٦٨	-٢٨٥٣
الدراجي	٤	١٧٨٠	٠,٠١٧	٠,٢٥	٢٥٥٤٢	-٢٣٧٦٢	١٢٨٧٦	-١١٠٩٦
السلمان	٥	١٥٢٨	٠,٠١٤	٠,٢	٢٠٤٣٤	-١٨٩٠٦	١٠٣٠١	-٨٧٧٣
المجد	٦	١٤٥٧	٠,٠١٤	٠,١٦٧	١٧٠٢٨	-١٥٥٧١	٨٥٨٤	-٧١٢٧
الهلال	٧	١١٧٠	٠,٠١١	٠,١٤٣	١٤٥٩٥	-١٣٤٢٥	٧٣٥٧	-٦١٨٧
الوركاء	٨	١٠٤٤	٠,٠١٠	٠,١٢٥	١٢٧٧١	-١١٧٢٧	٦٤٣٨	-٥٣٩٤
النجمي	٩	٧٢٠	٠,٠٠٧	٠,١١١	١١٣٥٢	-١٠٦٣٢	٥٧٢٢	-٥٠٠٢
بصيه	١٠	٥٣٢	٠,٠٠٥	٠,١	١٠٢١٧	-٩٦٨٥	٥١٥٠	-٤٦١٨
السوير	١١	١٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٩١	٩٢٨٨	-٩١٨٤	٤٦٨٢	-٤٥٧٨
المجموع		١٥٥٥٤٧		٣,٠٢				١١١٢٦٨

المصدر:من عمل الباحث اعتمادا على:

- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى ، ١٩٨٧، جدول (٢٢)، ص ٧٥.
- ثائر عياصرة،الملامح الجغرافية للنظام الحضري،بحث منشور،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد ٤١،العدد ٢ ،٢٠١٤،ص٤٢٧.

جدول(٣)

حجوم ومراتب المراكز الحضرية في محافظة المثنى لسنة ١٩٩٧

اسم المدينة	مرتبه المدينة	عدد السكان الفعلي (١)	الرتبه حسب الحجم (٢)	الرتبه حسب قاعدة زيف (٣)	حجم السكان حسب قاعدة زيف (٤)	القجوة (٤-١)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الانحراف (٥-١)
السماوة	١	١٢٣٣٤٩	١	١	١٢٣٣٤٩	٠	٦٤٨٥٧	٥٨٤٩٢
الرميثه	٢	٤٣٧٨٤	٠,٣٥٤	٠,٥٠	٦١٦٧٤	-١٨٨٩٠	٣٢٤٢٨	١١٣٥٦
الخضر	٣	١٩٠٣٣	٠,١٥٤	٠,٣٣٣	٤١١١٦	-٢٢٠٨٣	٢١٦١٩	-٢٥٨٦
الدراجي	٤	٢٣٦٧	٠,٠١٩	٠,٢٥	٣٠٨٣٧	-٢٨٤٧٠	١٦٢١٤	-١٣٨٤٧
السلمان	٥	٢٠٣٣	٠,٠١٦	٠,٢	٢٤٦٦٩	-٢٢٦٣٦	١٢٩٧١	-١٠٩٣٨
المجد	٦	١٨٣٠	٠,٠١٤	٠,١٦٧	٢٠٥٥٨	-١٨٧٢٨	١٠٨٠٩	-٨٩٧٩
الهلال	٧	١٤٦٥	٠,٠١١	٠,١٤٣	١٧٦٢١	-١٦١٥٦	٩٢٦٥	-٧٨٠٠
الوركاء	٨	٨٩٩	٠,٠٠٧	٠,١٢٥	١٥٤١٨	-١٤٥١٩	٨١٠٧	-٧٢٠٨
النجمي	٩	٥٦١	٠,٠٠٤	٠,١١١	١٣٧٠٥	-١٣٠٥٤	٧٢٠٦	-٦٦٤٥
بصيه	١٠	٤٢٢	٠,٠٠٣	٠,١	١٢٣٣٤	-١١٩١٢	٦٤٨٥	-٦٠٦٣
السوير	١١	١٢٦	٠,٠٠١	٠,٠٩١	١١٢١٣	-١١٠٨٧	٥٨٩٦	-٥٧٧٠
المجموع		١٩٥٨٦٩		٣,٠٢				١٣٩٦٨٤

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى ، ١٩٩٧، جدول ٢٢، ص ١٦٧ .
- ثائر عياصرة،الملامح الجغرافية للنظام الحضري،بحث منشور،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد ٤١،العدد ٢ ،٢٠١٤،ص٤٢٧.

جدول(٤)

حجوم ومراتب المراكز الحضرية في محافظة المثنى لسنة ٢٠١٦

اسم المدينة	مرتبه المدينة	عدد السكان الفعلي (١)	الرتبه حسب الحجم (٢)	الرتبه حسب قاعدة زيف (٣)	حجم السكان حسب قاعدة زيف (٤)	القجوة (٤-١)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الانحراف (٥-١)
السماوة	١	٢١٧٧٤٩	١	١	٢١٧٧٤٩	٠	١٢٠٢٥٥	٩٧٤٩٤
الرميثه	٢	٨٤٥١٣	٠,٣٨٨	٠,٥٠	١٠٨٨٧٤	-٢٤٣٦١	٦٠١٢٧	٢٤٣٨٦
الخضر	٣	٤٢٠٥٤	٠,١٩٣	٠,٣٣٣	٧٢٥٨٣	-٣٠٥٢٩	٤٠٠٨٥	١٩٦٩
الوركاء	٤	٣٧٣٠	٠,٠١٧	٠,٢٥	٥٤٤٣٧	-٥٠٧٠٧	٣٠٠٦٣	-٢٦٣٣٣
المجد	٥	٣٢٣١	٠,٠١٤	٠,٢	٤٣٥٤٩	-٤٠٣٤٦	٢٤٠٥١	-٢٠٨٢٠
السلمان	٦	٣٢٠٣	٠,٠١٤	٠,١٦٧	٣٦٢٩١	-٣٣٠٦٠	٢٠٠٤٢	-١٦٨٣٩
الهلال	٧	٣١٥٤	٠,٠١٤	٠,١٤٣	٣١١٠٧	-٢٧٩٥٣	١٧١٧٩	-١٤٠٢٥
الدراجي	٨	٢٠٨١	٠,٠٠٩	٠,١٢٥	٢٧٢١٨	-٢٥١٣٧	١٥٠٣١	-١٢٩٥٠
السوير	٩	١٤٨٤	٠,٠٠٤	٠,١١١	٢٤١٩٤	-٢٣٢٩٧	١٣٣٦١	-١١٨٧٧
بصيه	١٠	١٠٧٧	٠,٠٠٤	٠,١	٢١٧٧٤	-٢٠٦٩٧	١٢٠٢٥	١٠٩٤٨
النجمي	١١	٨٩٧	٠,٠٠٦	٠,٠٩١	١٩٧٩٥	-١٨٣١١	١٠٩٣٢	١٠٠٣٥
المجموع		٣٦٣١٧٣		٣,٠٢				٢٤٧٦٧٦

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٦.

- ثائر عياصرة،الملامح الجغرافية للنظام الحضري،بحث منشور،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد ٤١،العدد ٢ ،٢٠١٤،ص٤٢٧

شكل(٢) حجوم ومراتب المراكز الحضرية في محافظة المثنى لسنة ١٩٨٧

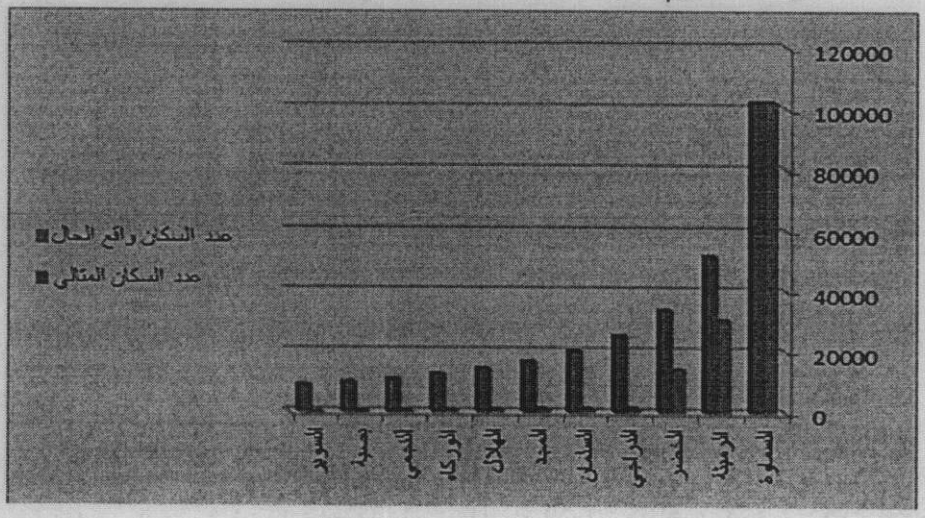

المصدر:بيانات جدول (٢)

شكل(٣)

حجوم ومراتب المراكز الحضرية في محافظة المثنى لسنة ١٩٩٧

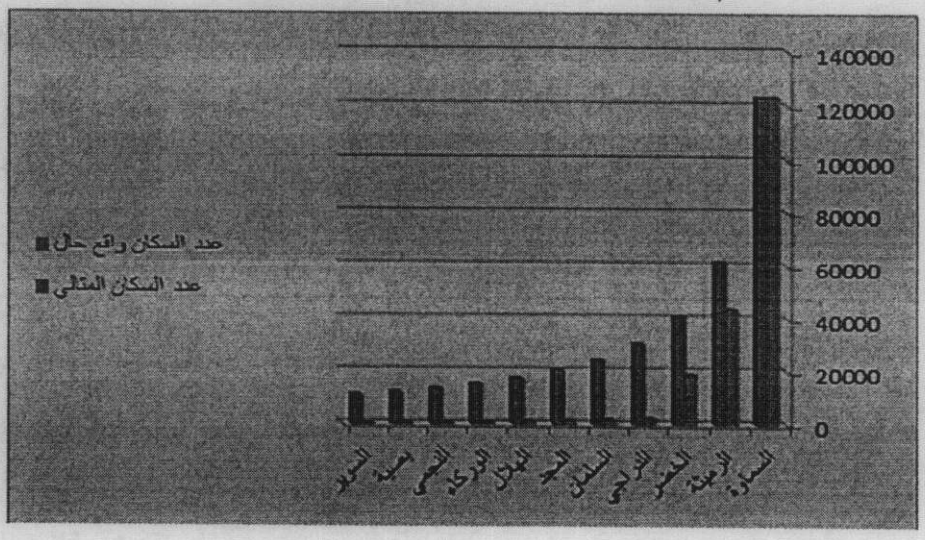

المصدر:بيانات جدول(٣)

شكل(٤)

حجوم ومراتب المراكز الحضرية في محافظة المثنى لسنة ٢٠١٦

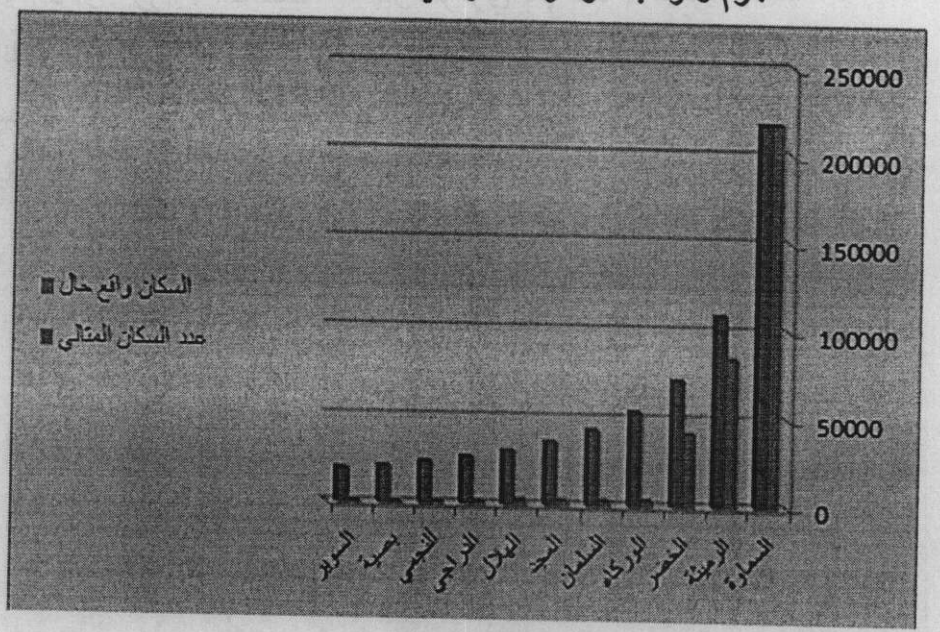

المصدر:بيانات جدول (٤)

ثانيا: قانون المدينة الأولى (جيفرسون)Law of Primate City

استخدم مارك جيفرسون في عام ١٩٣٩ مفهوم المدينة الأولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسة في البلدان النامية لكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدول المتقدمة ،ولاحظ جيفرسون أن في كل دول العالم توجد مدينة أولية هي اكبر المدن حجما وأكثرها سكانا وأنشطة وأهمها موقعا،وتتصف هذه المدينة بأنها تلتهم معظم الاستثمار والإنفاق في الدولة(٣)

يمكن الوصول إلى تصور إحصائي لحجم المدينة الأولى بالنسبة لباقي مدن الإقليم او المدينة المهيمنة اذا اتبعنا أسلوبا يأخذ في الاعتبار نسبة المدينة الأولى إلى المدينة الثانية من ناحية ،ونسبتها إلى الثالثة والرابعة مجتمعة من ناحية أخرى(٤).

توضح هذه النسبة مدى حجم اكبر المدن في الإقليم إلى المدينة الثانية،ومنها يمكن معرفة مدى تركز السكان بها ودرجة مركزيتها وسيادتها في الإقليم وإذا ما نسبنا سكان المدينة الأولى إلى سكان المدن الثلاث التالية فإننا نحصل على مقياس يعرف بمقياس المدن الأربع Four City Index وهو كما يلي (٥).

$$\text{مقياس المدن الأربعة} = \frac{\text{عدد سكان المدينة الاولى}}{\text{عدد سكان المدينة الثانية+الثالثة+الرابعة}}$$

أن هذا المقياس يعطي صورة أفضل لأنه يأخذ في الاعتبار حجم المدن الثلاث التالية ويمكن من خلاله الحكم على درجة سيادة المدينة الأولى في الإقليم بصورة أفضل،وتوصل جيفرسون من خلال قانون المدينة المهيمنة ان داخل الإطار المساحي الواحد تبرز مدينة واحدة على المدن الأخرى.

يتضح من جدول(٥) وحسب قانون جيفرسون لفحص إمكانية وجود مدينة مهيمنة ان مدينة السماوة مهيمنة خلال السنوات (١٩٨٧-٢٠١٦) ،أما المدينة الثانية وهي الرميثة يلاحظ أن نسبة سكانها سنة ١٩٨٧ مساوي لمدينة جيفرسون وارتفع بمقدار (٥٪) في سنة ١٩٩٧ وكذلك ارتفع إلى (٩٪) في سنة ٢٠١٦،أما مدينة الخضر فهي اقل من نسبة مدينة جيفرسون بمقدار (٦٪) في سنة ١٩٨٧ و(٥٪) في سنة ١٩٩٧،وبفارق(٠,٧٪) في سنة ٢٠١٦.

وعند تطبيق دليل الهيمنة على المراكز الحضرية في المحافظة من خلال نسبة المدينة الأولى إلى مجموع أحجام المدن الثلاثة وللسنوات ١٩٨٧-٢٠١٦ اتضح أن هناك مؤشر قوي لهيمنة مدينة السماوة على بقية المدن الثلاث الأخرى(الرميثة ،الخضر،الدراجي) في سنة ١٩٨٧ ،إذ كان المؤشر السكاني قد بلغ (٢,١٨٪)،أما في سنة ١٩٩٧ انخفض المؤشر إلى (١,٨٩٪)، ثم استمر بالانخفاض ليصل مجموع المدن الثلاث (الرميثة – الخضر – الوركاء) في سنة ٢٠١٦ إلى (١,٦٧٪)،أي أن عدد السكان في مدينة السماوة أصبح اكبر من عدد سكان مدن المحافظة جميعها وهذا يدل على عدم وجود مدينة أخرى منافسة لمدينة السماوة ووجود توزيع غير منتظم لشبكات المدن وابتعاد المؤشر عن نسبة الواحد صحيح الذي يشير إلى التوازن كلما اقتربت النسبة إلى الواحد صحيح،وهذا مؤشر على مدى هيمنة هذه المدينة على بقية المدن الأخرى وقد تلتهم معظم الاستثمارات في المحافظة وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، كما أنها المسيطرة على الحياة الثقافية والاقتصادية وتستأثر بمجموعة من الخدمات كالتعليمية والصحية والترويحية وبهذا تترك تأثيرات ضارة على بقية حياة المدن الأخرى وخلق حالة اللاتوازن المكاني وهذا ينتج عنه اكتظاظ في مدينة السماوة وضعف الخدمات والتلوث البيئي فضلا عن استهلاك للبنى التحتية وكذلك النمو البطيء للمدن الأخرى في المحافظة بسبب اعتمادها على المدينة الأولى.

جدول(٥)

تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية في محافظة المثنى للمدة(١٩٨٧-٢٠١٦)

المدينه	تطبيق قانون المدينه الاولى على المراكز الحضرية لسنة ١٩٨٧		تطبيق قانون المدينه الأولى على المراكز الحضرية لسنة ١٩٩٧		تطبيق قانون المدينه الأولى على المراكز الحضرية لسنة ٢٠١٦		الرتبه المفترضة حسب قانون جيفرسون
	عدد السكان	%لحجم المدينة	عدد السكان	%لحجم المدينة	عدد السكان	%لحجم المدينة	
السماوة	١٠٢١٧١	١٠٠%	١٢٣٣٤٩	١٠٠%	٢١٧٧٤٩	١٠٠%	١٠٠%
الرميثة	٣٠٧٢٦	٣٠%	٤٣٧٨٤	٣٥%	٨٤٥١٣	٣٩%	٣٠%
الخضر	١٤٣١٥	١٤%	١٩٠٣٣	١٥%	٤٢٠٥٤	١٩,٣%	٢٠%

المصدر:من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجداول(٢)(٣)(٤).

شكل(٥)

تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية في محافظة المثنى للمدة(١٩٨٧-٢٠١٦)

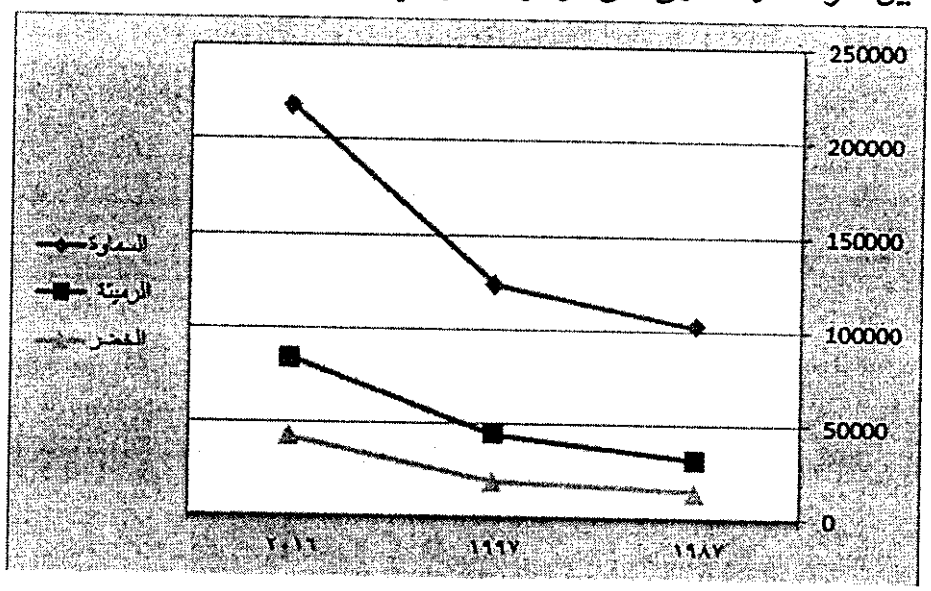

المصدر: بيانات جدول (٥)

لكي يتم قياس هذا الاختلال التوازني في شبكة المراكز الحضرية في محافظة المثنى سيتم احتساب مؤشر **التوازن الحضري** من خلال[٦] :

- ترتيب المدن تنازليا تبعا لحجمها السكاني في التعداد المطلوب
- حساب مقلوب الرتب الفعلية للمدن في التعداد وذلك بقسمة رتبة المدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة مقلوبها .
- يجمع مقلوب أرقام الرتب، حسب هذه القاعدة حيث بلغ (٣,٠٢) للمدة ١٩٨٧-٢٠١٦ بسبب بقاء عدد المراكز الحضرية ١١ مركزا.
- الحصول على الحجم الأمثل للمدينة الأولى من خلال قسمة مجموع السكان الحضر على مقلوب أرقام الرتب، فبلغ حجم المدينة الأولى سنة ١٩٨٧(٥١٥٠٥) وبلغ (٦٤٨٥٧) سنة ١٩٩٧ ،وبلغ (١٢٠٢٥٥) سنة ٢٠١٦.
- الحصول على الأحجام المثالية للمدن التالية للمدينة الأولى من خلال قسمة الحجم الأمثل للمدينة الأولى على رتبة كل مدينة.
- للتأكد من صحة القياسات السابقة يجب أن يتماثل المجموع المتوقع والحقيقي لسكان المدن.
- الحصول على الفروق القائمة بين حجم السكان الحقيقي للمدن وحجم السكان المثالي ثم أيجاد مجموع الفروقات السالبة والموجبة، فبلغ سنة ١٩٨٧ (١١١٢٦٨) نسمة وفي سنة ١٩٩٧ بلغ (١٣٩٦٨٤) نسمة أما في سنة ٢٠١٦ فقد بلغ (٢٤٧٦٧٦) نسمة .

- احتساب مؤشر التوازن الحضري لشبكة مدن المحافظة من خلال قسمة مجموع الفروقات على جملة سكان الحضر،فبلغت قيمة المؤشر سنة ١٩٨٧ بعد قسمة مجموع الفروقات (١١١٢٦٨) على عدد السكان (١٥٥٥٤٧) تساوي (٠.٧١) أي أن نسبة الفوائض والعجز (٧١٪)، وبقت قيمة المؤشر محافظة على نفس النسبة (٧١٪) سنة ١٩٩٧، ثم انخفضت قيمة المؤشر سنة ٢٠١٦ إلى (٠.٦٨) أي ان نسبة الفوائض والعجز (٦٨٪) ،ويعتبر المؤشر ايجابيا كلما اقترب من الصفر وتكون شبكة المدن الحضرية متوازنة مثالية أما أذا زاد المؤشر عن الصفر يكون اختلال في توازن الشبكة الحضرية.

التوجه المستقبلي للهيكل المكاني المتوازن لمحافظة المثنى

ترجع أهمية دراسة الاتجاهات المستقبلية للنمو السكاني إلى دورها في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ،بعد إن تم تشخيص المشكلة واتضح هيمنة المركز على حساب باقي المدن الأخرى في المحافظة ، لذا لابد من الحصول على توازن للهيكل المكاني وتحقيق سيطرة تخطيطية على تنمية المركز وباقي المدن الأخرى من خلال وضع خطة مستقبلية لسنة الهدف ٢٠٢٦ وبمراحل خمسيه،لأنه كلما طالت مدة التقدير كلما زاد احتمال الخطأ به.

- عند تطبيق نظرية زيف على عدد السكان لسنة الهدف ٢٠٢٦ بالاعتماد على معادلة النمو ،تم الحصول على عدد السكان موزعين بشكل متوازن كما خطط له،جدول(٦) الشكل(٥)

جدول(٦)

التدرج الهرمي للسكان لسنة الهدف ٢٠٢٦ حسب نظرية زيف

اسم المدينه	الرتبه	حجم السكان ٢٠١٦	عدد السكان المتوقع لسنة ٢٠٢٦*	عدد السكان المثالي لسنة ٢٠٢٦ حسب نظرية زيف	مقدار الاختلال في التوازن لعدد السكان
السماوة	١	٢١٧٧٤٩	٣٠١١٤٦	٣٠١١٤٦	٠
الرميثه	٢	٨٤٥١٣	١١٦٨٨١	١٥٠٥٧٣	-٣٣٦٩٢
الخضر	٣	٤٢٠٥٤	٥٨١٦٠	١٠٠٣٨٢	-٤٢٢٢٢
الوركاء	٤	٣٧٣٠	٥١٥٨	٧٥٢٨٦	-٧٠١٢٨
المجد	٥	٣٢٣١	٤٤٦٨	٦٠٢٢٩	-٥٥٧٦١
السلمان	٦	٣٢٠٣	٤٤٢٩	٥٠١٩١	-٤٥٧٦٢
الهلال	٧	٣١٥٤	٤٣٦١	٤٣٠٢٠	-٣٨٦٥٩
الدراجي	٨	٢٠٨١	٢٨٧٨	٢٧٦٤٣	-٣٤٧٦٥
السوير	٩	١٤٨٤	٢٠٥٢	٢٣٤٦٠	-٢١٤٠٨
بصيه	١٠	١٠٧٧	١٤٨٩	٣٠١١٤	-٢٨٦٢٥
النجمي	١١	٨٩٧	١٢٤٠	٢٧٣٧٦	-٢٦١٣٦

المصدر:من عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول (٤)

(*) تم استخراج معدل النمو باستخدام معادلة النمو p2=p1(1+r)n

P2هو عدد السكان لسنة الهدف، p1عدد السكان لسنة الأساس ، rنسبة النمو بين التعدادين ، nعدد السنوات بين سنة الهدف وسنة الأساس.

٣,٢٪ تمثل نسبة الزيادة السنوية بين ١٩٨٧-١٩٩٧، و٣,٦٪ تمثل نسبة الزيادة السنوية بين ١٩٩٧-٢٠١٦،لذلك تم اعتماد نسبة ٣,٣٪ للتنبؤ بعدد السكان المستقبلي.

شكل(٦)

التدرج الهرمي للسكان لسنة الهدف ٢٠٢٦ حسب نظرية زيف

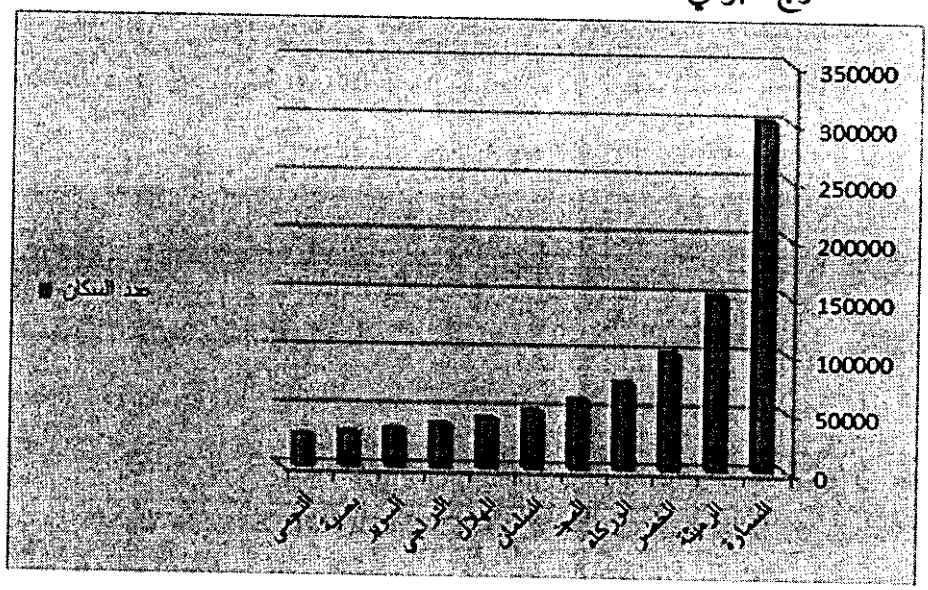

المصدر:بيانات جدول (٦)

- بعد ان تم التنبؤ بالزيادة السكانية لسنة الهدف يتم توزيع هذه الزيادة حسب نظرية زيف بخطة خمسيه ،سنة الأساس ٢٠١٦-٢٠٢١-٢٠٢٦،جدول(٧)

جدول(٧)

عدد السكان موزعين حسب خطة خمسيه لسنة الهدف ٢٠٢٦

اسم المدينة	الرتبة	حجم السكان ٢٠١٦	حجم السكان ٢٠٢١	حجم السكان ٢٠٢٦
السماوة	١	٢١٧٧٤٩	٢٥٩٤٤٧	٣٠١١٤٦
الرميثة	٢	٨٤٥١٣	١١٧٥٤٣	١٥٠٥٧٣
الخضر	٣	٤٢٠٥٤	٧١٢١٨	١٠٠٣٨٢
الوركاء	٤	٣٧٣٠	٣٩٥٠٨	٧٥٢٨٦
المجد	٥	٣٢٣١	٣١٧٣٠	٦٠٢٢٩
السلمان	٦	٣٢٠٣	٢٦٦٩٧	٥٠١٩١
الهلال	٧	٣١٥٤	٢٣٠٨٧	٤٣٠٢٠
الدراجي	٨	٢٠٨١	١٩٣٦٢	٣٧٦٤٣
السوير	٩	١٤٨٤	١٧٤٧٢	٣٣٤٦٠
بصيه	١٠	١٠٧٧	١٥٥٩٥	٣٠١١٤
النجمي	١١	٨٩٧	١٤١٣٦	٢٧٣٧٦

المصدر:من عمل الباحث

الاستنتاجات

١- رغم تفاوت معدلات النمو للسكان خلال السنوات ١٩٨٧-٢٠١٦ إلا أن نسبة السكان الحضر في هذه المدينة يشكل أكثر من ٦٠٪ من مجموع سكان الحضر في المحافظة.

٢- عدم انطباق قاعدة الرتبة والحجم على المراكز الحضرية في محافظة المثنى وظهور ظاهرة المدينة المهيمنة بسبب التركز السكاني في مدينة السماوة نتيجة الهجرة ذات المرحلة الواحدة باتجاه المدينة الأولى واتضح ذلك من خلال تطبيق دليل الهيمنة.

٣- حدوث خللا بتوازن شبكة المدن نتيجة النمو الحضري في المحافظة الذي لم يأخذ طريقه بشكل متوازن مما أدى إلى تركز السكان في مدن قليلة .

٤- أن هيمنة المركز على باقي المراكز الحضرية نتيجة تركز الاستثمارات مما خلق فرص عمل كثيرة وزيادة حجم السكان على حساب المدن الأخرى.

التوصيات

١- تحقيق نوع من التوازن في المراكز الحضرية من خلال التشجيع على التنمية والتوزيع المتوازن للاستثمارات وخلق وظائف لا سيما في القطاع الصناعي.

٢- تبني سياسة حضرية للحد من النمو الحضري غير المتوازن.

٣- العمل على توفير بنى ارتكازية في المراكز الحضرية لإقامة مناطق تنموية لجذب السكان .

٤- العمل على تحقيق تنمية اجتماعية وثقافية وصحية وتعليمية في المناطق الريفية من خلال خلق مشاريع تنموية لتخفيض نزوحهم إلى المناطق الحضرية.

٥- توفير مناطق سكنية متكاملة للحد من التجاوزات على أراضي الدولة .

Abstract

Through over the following study, it is identified that there is problem of imbalance equilibrium among the urban centers of Al-muthanna province. It shows that there is a high population concentration in Samawa , Rumaitha, Khudir cities respectively. Also, it checked the possibility of having a primate city throughout the law of the primate city of Jefferson, rank-size rule of Zepf, the law primate city, The Index of Primacy, and coefficient in measuring the extent of inequality in the distribution of urban cities. Throughout the results of the present study, it became clear that there is inconsistency between the rank-size rule and the existence of what is called the primate city "Samawa" because of some administrative ,economical, and social reasons. In order to have balance equilibrium of population distribution, it is important to have in consideration the recommendations of the researcher.

هوامش البحث

١- علي سالم الشواورة ، المدن تضخمها- سلبياتها- تخطيطها،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،٢٠١٤،ص٥٠٠.

٢- محمد صالح ربيع العجيلي، جغرافية المدن، مطبعة الكتاب، بغداد،٢٠١٠، ص٢١٠.
٣- ثائر عياصرة ، الملامح الجغرافية للنظام الحضري،بحث منشور ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٤١ ، العدد ٢ ،٢٠١٤ ، ص٤٣٥.
٤- عثمان محمد غنيم وزملائه ، جغرافية المدن ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، عمان،٢٠١٦،ص١٣٦.
٥- علي سالم الشواورة ، مصدر سابق،ص٥٠٤.
٦- فتحي محمد مصيلحي،جغرافية المدن،الاطار النظري وتطبيقات عربية،مطابع التوحيد الحديثة،مصر،سنة ٢٠٠٠،ص٨٣.
٧- محسن عبد الصاحب المظفر،جغرافية المدن (مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية)،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،٢٠١٠،ص٦٩.

قائمة المصادر و المراجع

١- ثائر عياصرة،الملامح الجغرافية للنظام الحضري،بحث منشور،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد ٤١،العدد ٢ ،٢٠١٤.
٢- عبد الجليل عبد الوهاب،تحليل جغرافي لتوزيع سكان محافظة المثنى للمدة(١٩٨٧-٢٠١٢)،رسالة ماجستير جامعة ذي قار، كلية الآداب،٢٠١٤.
٣- علي سالم الشواورة،المدن تضخمها- سلبياتها- تخطيطها،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،٢٠١٤.
٤- عثمان محمد غنيم وزملائه،جغرافية المدن،الدار المنهجية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،٢٠١٦.
٥- محمد صالح ربيع العجيلي، جغرافية المدن، مطبعة الكتاب، بغداد،٢٠١٠، ص٢١٠.
٦- محسن عبد الصاحب المظفر،جغرافية المدن (مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية)،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،٢٠١٠.
٧- فتحي محمد مصيلحي،جغرافية المدن،الإطار النظري وتطبيقات عربية،مطابع التوحيد الحديثة،مصر،سنة ٢٠٠٠.
٨- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى ، ١٩٨٧، جدول ٢٢.
٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى ، ١٩٩٧، جدول ٢٢.
١٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦.